العرب
الإثنين 2021/08/30
السنة 44 العدد 12164

المسار السياسي بشأن الصحراء المغربية معلق إلى حين الاعتراف بدور الجزائر

عمر هلال: إذا استمرت الجزائر في إنكارها فلن يكون هناك مسار سياسي

عرفت أشغال اللجنة الرابعة والعشرين التي نظمتها الأمم المتحدة في جمهورية الدومينيكان، مواجهة بين عمر هلال سفير المملكة المغربية وسفيان ميموني سفير الجمهورية الجزائرية، حيث قدم الدبلوماسي المغربي شرطا رئيسا لعودة ملف الصحراء إلى المسار السياسي يتمثل في عدم تنصل الجزائر من مسؤوليتها كأحد أطراف النزاع.

محمد ماموني العلوي

الرباط – اشترط المغرب عدم تنصل الجزائر من مسؤوليتها كأحد أطراف نزاع الصحراء المفتعل، وذلك لعودة الملف إلى المسار السياسي بعد أن حضر مسؤولوها مائدتي جنيف لأول مرة بهذه الصفة إلى جانب موريتانيا والبوليساريو.

وذكّر عمر هلال سفير المملكة بالأمم المتحدة في مداخلته خلال أشغال اللجنة الرابعة والعشرين التي نظمتها الأمم المتحدة في جمهورية الدومينيكان، بأن وزراء خارجية الجزائر شاركوا بشكل شخصي وكامل في المائدتين المستديرتين بجنيف في ديسمبر 2018 ومارس 2019.

وقال السفير الجزائري سفيان ميموني إن "الجزائر شأنها شأن موريتانيا بلد مراقب لمسار تسوية النزاع في الصحراء الغربية على النحو الذي تنص عليه الأحكام السديدة للوائح مجلس الأمن والوثائق الأممية ذات الصلة"، نقلا عن قصاصة لوكالة الأنباء الجزائرية.

محمد لكريني

مسؤولية الجزائر في النزاع تعود إلى دعمها للبوليساريو

واتهم ميموني المغرب بالتشكيك في "الديناميكية الأممية من خلال الطعن في صدق ونزاهة المبعوث الشخصي للأمين العام الأممي، ثم من خلال استبعاد خيار الاستفتاء بشكل نهائي مخلا بذلك بالنداء المكرر لمجلس الأمن حول استئناف المفاوضات بحسن نية ودون شروط بين المغرب وجبهة البوليساريو".

وحذّر سفير المملكة بالأمم المتحدة عمر هلال، ميموني بشكل مباشر من أنه "إذا استمرت الجزائر في إنكارها، وتخلفها عن استئناف المسار السياسي، الذي نأمل أن يتم في الأسابيع المقبلة، وإذا لم تعد الجزائر إلى مقعدها في المائدة المستديرة، فلن يكون هناك مسار سياسي".

جولات جديدة للأزمة

وأكد محمد لكريني أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي أن "اشتراط عمر هلال الممثل الدائم للمغرب في منظمة الأمم المتحدة بضرورة اعتراف الجزائر بمسؤوليتها كطرف في النزاع يعود إلى الدعم الحقيقي الذي تقدمه الجزائر لجبهة البوليساريو، كما يرجع أيضا للتغييرات التي طرأت على مستوى الأمم المتحدة باختيار المبعوث الخاص واقتراب اختيار المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة".

وأوضح لكريني في تصريح لـ"العرب"، أن "الحل السياسي لن يأتي إلا بحسن النية وإرادة حقيقية لطي هذا النزاع الذي طال أمده وكانت تكلفته كبيرة على شعوب المنطقة المغاربية"، مشيرا إلى أن "هروب الجزائر نحو الأمام وتنصلها من مسؤوليتها كطرف أساسي في النزاع سيطيلان أمد هذا النزاع، إضافة إلى القرار الجزائري الأخير غير محسوب العواقب، كلها عوامل ستكون تداعياتها وخيمة على المنطقة في مجالات عدة".

ويبدو أنّ هناك تحركا أمميا لاستعادة ملف الصحراء المغربية إلى دائرة الضوء، خصوصا بعد إعلان أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة الجمعة في بيان له، تعيين ألكسندر إيفانكو ممثلا خاصا جديدا له ورئيس بعثة المينورسو في الصحراء، خلفا للكندي كولين ستيوارت، الذي يشعر الأمين العام بالامتنان له على خدمته المتفانية وقيادته الفعالة لبعثة الأمم المتحدة في الصحراء.

وقال صبري الحو الخبير في القانون الدولي ونزاع الصحراء، إن "المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء، والذي هو في نفس الوقت رئيس بعثة المينورسو يتولى المهام الإدارية والعسكرية، وله مهام سياسية رغم استنفاذ هذه المهمة".

وأوضح في تصريح لـ"العرب"، أن "الأمم المتحدة ورغم معارضة المغرب بقيت محافظة عليها بذريعة أن مهامها السياسية تسهل الوصول إلى الحل".

ولا يزال منصب المبعوث الأممي للصحراء الغربية شاغرا منذ عامين، إثر استقالة الألماني هورست كوهلر لأسباب قال إنها صحية، رغم أن الأمين العام للأمم المتحدة، صرح في مايو الماضي، أنه اقترح خلال هذه الفترة أسماء اثني عشر مرشحًا لتولّي هذه المهمة لكنها جميعها قوبلت بالرفض، سواء من أحد طرفي النزاع أو من واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الأمن الدولي.

ونبّه السفير هلال إلى أنه "إذا لم يشارك الوزير الجزائري في مسار الموائد المستديرة وفقا للصيغة التي حددتها قرارات مجلس الأمن، بذريعة أن بلاده ليست طرفا في النزاع، فعليه تحمل مسؤولية ذلك".

وأشار إلى أنه بالنسبة إلى المغرب وكذلك بالنسبة إلى مجلس الأمن، فإن "الجزائر هي بالفعل طرف فاعل في النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، وسوف تبقى كذلك، ومع الجزائر سيتم حل المشكل، فالجماعة الانفصالية المسلحة، البوليساريو، ليست سوى أداة في خدمة الأجندة الجزائرية".

وأكد المغرب في عدد من المناسبات الرسمية أن الحل في الصحراء مرتبط بجلوس كلا الطرفين الحقيقيين لإيجاد حل، وهذا ما قاله وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، عقب افتتاح القنصلية العامة للسنغال في مدينة الداخلة (بمنطقة الصحراء) في أبريل الماضي، بقوله إن الجزائر طرف حقيقي في النزاع وفي خلقه واستمراره، وينبغي أن تتحمّل المسؤولية عن حله على قدر مسؤوليتها في إحداثه.

ويعتقد لكريني، أن "تنكر الجزائر للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والتي توضح حسن نية المغرب في إيجاد حل لهذا النزاع من خلال دعم مقترح الحكم الذاتي المقدّم سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى ذكر اسم الجزائر في كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وتقارير الأمين العام الأممي ما هو إلا اعتراف بمسؤوليتها كطرف في هذا النزاع".

وتدعم العديد من الدول العملية السياسية لتسوية النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك خلال الندوة الإقليمية للجنة الرابعة والعشرين لمنطقة الكاريبي المنعقدة في سان جون بالدومينيكان، حيث جدد ممثل الشيلي، موقف بلاده المؤيد لحل "سلمي، من خلال آليات التسوية الدبلوماسية التي وضعتها الأمم المتحدة" بهدف وضع حد لهذا النزاع الذي طال أمده.

تصريحات مفاجئة لصلاح بادي تكشف عن تصدع في جبهة غرب ليبيا

الحبيب الأسود

طرابلس – بعد صمت طويل، خرج أمير الحرب صلاح بادي أمير ما يسمى بـ"لواء الصمود" في مصراتة، ليضع النقاط على الحروف في عدد من المسائل والقضايا المرتبطة بالصراع القائم في ليبيا، سواء من الناحية الميدانية أو السياسية.

وأبرز صلاح، وهو مدرج في قوائم العقوبات الأميركية ومجلس الأمن أنه "رفض قتال السوريين في محوره"، مؤكدًا أن "تركيا تسيطر الآن على غرب ليبيا"، مطالبًا "النائب العام بفتح تحقيق في كل الجرائم من 2011"، معربًا عن "استعداده للمثول أمامه".

وفي حوار عبر تطبيق "كلوب هاوس"، اعترف بادي بأن "تركيا أصبحت تسيطر الآن حتى على السياسة الخارجية"، ودعا إلى "سحب كل المرتزقة والقوى الأجنبية من ليبيا"، قائلًا "في الحرب الأخيرة كنا نسيطر على المحاور ونحن من نسيرها واليوم صرنا منزوعي الإرادة ولا نتحكم بشيء لأن تركيا سيطرت على كل شيء"، على حد قوله.

ويعتبر هذا الاعتراف الأول من نوعه من قبل أحد أمراء الحرب البارزين، وهو ما يكشف حجم الدور الميداني التركي وسيطرة غرفة العمليات التركية على مجريات الأحداث وتحرك الميليشيات في غرب البلاد، بعد خمسة عشر شهرا من وقف إطلاق النار.

ويكشف هذا الاعتراف عن تصدع في جبهة غرب ليبيا في ظل تعدد القراءات للواقع وتناقض المواقف من التدخل التركي ومن وجود المرتزقة ومن مواضيع أخرى من بينها ملف الانتخابات.

ويرى مراقبون أن ما كشف عنه بادي من أنه ممنوع من السفر خارج ليبيا، يوضح بالأساس أنه ممنوع من دخول تركيا التي كان يقيم على أراضيها قبل عودته إلى مصراتة في أبريل 2019 للمشاركة في الحرب التي كانت قائمة بين الجيش الليبي وميليشيات الرئاسي المدعومة من تركيا.

وأوضح بادي أن "ما حدث في حرب طرابلس الأخيرة هو اتفاق روسي تركي بأن يُهزم حفتر عسكريًا ويبقى سياسيا"، وأضاف أن الروس دخلوا الحرب بعد دخول الأتراك، ولكن (القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر)، انسحب من المعركة رغم أنه كان قادرا على الاستمرار فيها، وأن انسحابه كان نتيجة الاتفاق بين موسكو وأنقرة على تقاسم الكعكة .

وعن علاقته بالإخوان، نفى بادي أن يكون ينتمي إلى الجماعة، معتبرا أن "ذراعها السياسية حزب العدالة والبناء تسلق على الثورة للوصول إلى أهدافه"، متابعا "أن هناك انشقاقات واستقالات من الجماعة التي يرى أن العالم يريد أن يجعل منها شماعة لتدمير البلاد".

وبالعودة إلى أحداث العام 2011، قال بادي إن "قوات الجيش النظامي كانت تسيطر على ثمانين في المئة من مصراتة، وأن بعض الشخصيات في ذلك الوقت قررت إدخال مرتزقة للقتال مع من كانوا يسمون بالثوار، زاعما أنه رفض ذلك، وهددهم بأنه سيقبض على أي مرتزق ويسلمه للقذافي"، كما أكد أنه كان ضد محاكمة الجنود لأنهم مجرد منفذين للأوامر، فيما كان مع محاكمة كبار الضباط فقط.

وكشف بادي الغطاء على حقيقة ميليشيا "الكانيات" المحسوبة على الجيش الوطني، والمتهمة بالتورط في جريمة المقابر الجماعية بمدينة ترهونة، وقال إن "وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا ورئيس المجلس الرئاسي السابق فايز السراج هما من أعاداها إلى طرابلس بعد نهاية حرب 2018 بعد أن كانت متمركزة في قصر بن غشير ليتم تسليحها وتسليمها المطار وكانت مرتبطة بقوة الردع".

صلاح بادي

في الحرب الأخيرة كنا نسيطر على المحاور ونحن من نسيرها

ولفت بادي إلى أنه "عندما شارك معهم في حرب 2018 وجد أنهم خسروا معسكر اليرموك"، قائلًا "تقدمت أنا واستعدت المعسكر ورئاسة الأركان، وقالوا عني بأنني مجرم وطلبوا مني التراجع من المشهد. لم يكن بإمكاني أن أستمر في الصمت بعد أن تردت الأوضاع وباتت الاعتمادات تتبعثر والناس في طوابير".

وفي نوفمبر 2018 أمّنت المملكة المتحدة – إلى جانب شريكتيها الولايات المتحدة وفرنسا – موافقة مجلس الأمن الدولي على فرض عقوبات ضد صلاح بادي بموجب بنود قرار مجلس الأمن رقم 2213 (2015).

وجاء في القرار أن بادي هو كبير قادة لواء الصمود، وهي ميليشيا تعارض حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، وقد عمل باستمرار على تقويض الحل السياسي في ليبيا، وكان لبادي دور قيادي في الاشتباكات الكبيرة التي وقعت في طرابلس في شهريّ أغسطس وسبتمبر 2018، والتي تسببت في مقتل مئة وعشرين شخصا على الأقل، أغلبهم من المدنيين.

وتابع القرار "أن هذه العقوبات تفرض على صلاح بادي منع السفر وتجميد أرصدته، وبالتالي فهي تحمل رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي لن يتسامح مع أعمال العنف ضد الشعب الليبي. والمملكة المتحدة لن تسمح للساعين إلى عرقلة السلام والاستقرار في ليبيا بالإفلات من العقاب عن أفعالهم".

نتائج ملموسة لخطوات الرئيس التونسي ضد الاحتكار

خالد هدوي

تونس – بدأت خطوات الرئيس التونسي قيس سعيد في معركته ضد الاحتكار تعطي نتائج ملموسة، بعد أن أعلن عن خوض حرب ضدّ المحتكرين والمضاربين، حيث تم حجز كميات كبيرة من الحديد الموجه للاستعمال في البناء مخزنة بغرض المضاربة.

وقال قيس سعيّد، إنه سيتعامل بحزم ضد محتكري السلع والخدمات بمختلف القطاعات في السوق المحلية، مؤكدا أنهم "سيدفعون الثمن غاليا".

وجاء ذلك مساء السبت عقب زيارة أداها سعيّد إلى مستودع للحديد بمنطقة بئر مشارقة بمحافظة زغوان (جنوب العاصمة)، حيث تم حجز واحد وثلاثين ألف طن من الحديد الموجه للاستعمال في البناء مخزنة بغرض المضاربة.

وكشفت تونس عملياتها الرقابية إلى جانب تصريحات من الرئيس نفسه، بشأن محتكري السلع والخدمات، في أعقاب اتخاذه قرارات، شملت إقالة رئيس الحكومة وتجميد نشاط البرلمان.

وذكّر الرئيس التونسي في مقطع مصور نشرته وسائل إعلام محلية ومواقع تواصل اجتماعي، أنه سيواصل "حرب التصدي لكل مظاهر الاحتكار، ولا مجال للتسامح مع كل من يعمد للتحكم في تزويد السوق وزيادة الأسعار والتنكيل بقوت المواطنين".

وتابع "المحتكرون يسعون للتحكم في السوق وفي سياسات الدولة، ولا مجال للتسامح معهم، وأنهم سيدفعون الثمن غاليا.. هؤلاء مجرمون ينكلون بالشعب التونسي ويدفعون المال لمن يغض الطرف عنهم، لكن الدولة ستستمر وسنتصدى لهم بالحديد".

وترى أوساط سياسية أن الرئيس سعيّد أرسل جملة من الرسائل، أولها أن الحرب على الاحتكار متواصلة، مثمنة إشرافه بنفسه على التصدي لمثل هذه التجاوزات المهددة لأمن واستقرار التونسيين.

قيس سعيّد يتوعد المحتكرين

وأفاد المحلل السياسي نبيل الرابحي، أن "ما قام به الرئيس هو في العادة دور كل من الولاة (المحافظين) والمسؤولين الجهويين، ولكن يبدو أن حجم الفساد أكبر مما نتوقع ومستشر في مفاصل الدولة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "الكمية المحجوزة ليست كمية استراتيجية بل ضخمة، وهناك عقوبة جزائية في المسألة"، قائلا "الرئيس أثبت مرة أخرى أنه في الطريق الصحيحة، ويجب أن تسانده مصالح الرقابة ووزارة التجارة والمسؤولون الجهويون".

وتابع الرابحي "سعيّد بصدد إرسال رسائل جديدة مفادها أن المواطن يراقب والمسؤول يراقب، من أجل فضح مثل هذه الممارسات، والآن حان الوقت حتى يتحدث الجميع، ومسالك التوزيع أخذت كل شيء من خلال غلاء الأسعار".

واستطرد "الرئيس قالها صراحة، سنخوض هذه الحرب، وهو دخل الحرب ولن يخرج منها إلا منتصرا لأنه مصمم على محاربة المحتكرين إلى آخر رمق".

وتشهد أسعار مواد البناء في تونس ارتفاعا ملحوظا في الأشهر الأخيرة، وهو ما ساهم في تدهور القدرة الشرائية لفئات واسعة من التونسيين.

وقال بدرالدين قمودي، رئيس لجنة الحوكمة ومكافحة الفساد بالبرلمان في تصريح لـ"العرب"، "إن ما حدث هو خطوة في اتجاه ملاحقة رجال الأعمال الذين يتلاعبون باستقرار التونسيين، وهذه خطوة أولى يفترض أن تكون مرفوقة بخطوات أخرى لمصالح الدولة".

نبيل الرابحي

سعيّد دخل الحرب على الفساد ولن يخرج منها إلا منتصرا

وأضاف "هي خطوات ثابتة وسعيّد في الطريق الصحيحة، ويجب أن تنخرط كل الأجهزة الرقابية في ذلك، فضلا عن تفعيل دور القضاء في المسألة ومؤازرة مجهودات سعيّد".

وأردف قمودي "لا يكاد يمر يوم ولا تأتينا أخبار عن مداهمة لمخازن سلع أو ملاحقة مهربي المال العام عبر الموانئ والمطارات وداخل تونس"، قائلا "هناك صحوة جديدة للإدارة التونسية التي بدأت تستجيب لإرادة الرئيس".

ومنذ أسبوعين، حذر الرئيس التونسي جميع المسؤولين من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية متوعدًا إياهم بأنه سيتصدى لهم.

وقال سعيّد خلال زيارته إلى مركزين لتبريد المنتجات الزراعية في ولاية (محافظة) منوبة (شمال) إن "الذين يريدون إشعال النيران في الغابات والأسعار، سيحترقون بتلك النيران".

وأكد "رفض كل مظاهر الاحتكار والمضاربة في المواد الزراعية"، مشددًا على أنه "سيتصدى لكل من يحاول التحكم في قوت شعب تونس وتركه للجوع والعطش"، وفق بيان إعلامي صادر عن الرئاسة التونسية.

وسبق أن أجرى سعيّد زيارة إلى وزارة التجارة وتنمية الصادرات في العاصمة تونس دعا خلالها إلى فرض تعديل الأسعار، وعدم استغلال هذا الظرف للاحتكار.

ووجه سعيّد تحذيرا شديد اللهجة للمضاربين في الأسعار، معتبرا أن تونس تخوض "حربا بلا دماء ولا رصاص من أجل كرامة التونسيين".

والأسبوع الماضي، تمكنت الإدارة الجهوية للتجارة ومنطقة الأمن الوطني بسبيطلة (محافظة القصرين) وسط غرب البلاد، من حجز حوالي عشرين طنا من الحديد، في إطار مكافحة ظاهرة الاحتكار.